دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة
في العراق والأردن حالة دراسية

أ.م.د انتصار رزوقي وهيب*

المستخلص :

حاول هذا البحث دراسة المشروعات الصغيرة من حيث تعريفها وخصائصها ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها الكبيرة على ايجاد فرص عمل لعدد كبير من الايدي العاملة وكذلك خلق مداخيل لهم ولاصحاب هذه المشاريع، الامر الذي يسهم في رفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من افراد المجتمع. وتطرق البحث الى دراسة واقع المشروعات الصغيرة في العراق والأردن وكيفية تنشيط هذه المشروعات لأهميتها في دفع النشاط الاقتصادي واحتواء الاثار السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة. ومن خلال نتائج البحث اوصى الباحث بمجموعة من التوصيات.

Abstract:

This research tried to studying of small projects in terms of the definition and characteristics and their role in economic development through its large capacity to create jobs for a large number of workforce as well as create income for them and the owners of these projects, which contribute to raising the standard of living for many categories of members of the community. The research turning into the study of the reality of small projects in Iraq, Jordan, and how to activate these projects to pay their importance in economic activity and to contain the negative effects caused by high unemployment rates. And through the search results, the researcher recommended a set of recommendations.

أولاً : المقدمة

تمثل المشروعات الصغيرة احدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئأت الدولية والأقليمية في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية وذلك بسبب دورها المحوري في الانتاج والتشغيل وإدرار الدخل والأبتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول . وتشكل المشروعات الصغيرة اليوم محور أهتمام السياسات الصناعية الهادفة الى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً بصرف النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وأسلوب إدارة أقتصادها الوطني وتكتسب المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة أعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الانتاج والتوزيع المكاني للسكان والنشاط .

ثانياً : مشكلة البحث

يعاني العراق والأردن من أزياد نسبة البطالة فيهما بسبب أزياد معدلات النمو السكاني والهجرة من الريف الى المدينة وتوافد العمالة الخارجية وغيرها ، ولعبت المشروعات الصغيرة دوراً هاماً وبارزاً في النشاطات

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .
مقبول للنشر بتأريخ 2014/6/26

الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحد من مشكلة البطالة وتشغيل أكبر عدد ممكن من الطاقات الشبابية المعطلة .

وعلى الرغم من ذلك إلا أننا نجد أن معظم المشروعات الصغيرة ما زالت تواجه الكثير من الصعوبات والعقبات التي تواجه عملها ولم تتمكن من أستقطاب كل الفئات العاطلة عن العمل .

ثالثاً : هدف البحث

يهدف هذا البحث الى دراسة المشروعات الصغيرة ودورها في التشغيل وخلق فرص العمل في الدول العربية (العراق والأردن) وذلك من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها في إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الايدي العاملة ، وأخيراً يحاول البحث تقديم عدد من التوصيات لتنمية وتفعيل هذا القطاع الهام وتعظيم دوره في التشغيل وخلق فرص العمل .

رابعاً : أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال معرفة الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني وخاصة في مجال خلق فرص عمل لأفراد المجتمع واستقطاب الخبرات والمهارات من الأيدي العاملة وتحسين مستوياتهم المعايشة .

خامساً : فرضية البحث

يحاول البحث التحقق من صحة الفرضية التي تشير الى (المشروعات الصغيرة لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية وتقليص مشكلة البطالة) في العراق والأردن .

سادساً : منهجية البحث

أتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي ، ولتحقيق اهداف البحث سيتم مناقشة المحاور الآتية:

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي .

المبحث الثاني : دور المشروعات الصغيرة في تقليص مشكلة البطالة في العراق والأردن .

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات .

سابعاً : أساليب جمع البيانات

تم جمع البيانات والمعلومات من الدراسات المكتبية والدراسات الميدانية والانترنت ومن الاحصاءات المنشورة أيضاً ، واجه الباحث بعض الصعوبات منها إخفاء البيانات حول الاستقصاء مما يصعب المهمة على الباحث ، وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الأردني .

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي

أولاً : مفهوم المشروعات الصغيرة

يختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة من دولة لاخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الانتاج ، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة ، والكثافة السكانية ، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها ، والمستوى العام للاجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعية الصناعات القائمة فيها . كما يختلف تعريف المشروعات الصغيرة بين الدول الصناعية والنامية مما يجعل من الصعوبة اجراء المقارنة بينهما ، فالمشروعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية ، كما إن المشروعات الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية (البندي:5) . فالبنك الدولي يعتمد تعريفاً للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى (50) عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى (3) مليون دولار والمشرعات المتناهية الصغر حتى (10) عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى (100) ألف دولار بينما وفقاً لمصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة يتم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من (20–100) فرد . أما منظمة العمل الدولية فتعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من (10) عمال (الأسرج : 3) وتتنوع معايير تعريف المشروعات الصغيرة بين معيار العمالة ، رأس المال ، القيمة المضافة ، أو وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الادارة أو التخصص أو أساليب الانتاج أو أتجاهات السوق . ويتطلب التعريف الواضح توفر عدة عوامل مثل المعلومات ودقتها ، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الانشطة المختلفة ، وخطة القطاع العام في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية .

وتستند الدول العربية في تعريفها للمشروعات الصغيرة على حجم العمالة ، وحجم رأس المال ، وحجم المبيعات ، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة والخصائص التي تتميز بها هذه المشروعات إلا أن معيار العمالة

يعد الأكثر أستخداماً لسهولة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد العمال وتجدر الاشارة الى (الاسرج : 4) :

1- ان هناك عدد من الدول العربية تعتمد معايير مختلفة لتعريف المشروعات الصغيرة من العمالة والمبيعات أو الاستثمارات وبالتالي هناك مصادر مختلفة للاحصاءات عن المشروعات الصغيرة وذلك تبعاً للمعايير المستخدمة .
2- التعريف المستخدم للمشروعات الصغيرة لمعيار معين ليس موحد في عديد من الدول العربية فعلى سبيل المثال هناك دول تعرف المشروعات الصغيرة التي يعمل بها أقل من (50) عامل مثل مصر بينما دول أخرى تعرفها بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها أقل من (10) عمال مثل الاردن والعراق ، في حين تعرفها اليمن بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من (4) عمال . أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فأنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين المشروعات ، حيث تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار .

وصفوة القول فأن الدول العربية تختلف في تعريف المشروعات الصغيرة مما يجعل من الصعوبة بمكان أجراء المقارنة بينهم فالمشروعات التي تعد متوسطة في دولة الأردن أو العراق أو اليمن تعد صغيرة في دولة مثل مصر وذلك تبعاً لمعيار عدد العمال ، كما أن المشروعات المتوسطة في مصر تعد صغيرة في دول الخليج العربي تبعاً لمعيار رأس المال .

ثانيا : سمات وخصائص المشروعات الصغيرة (عفانه، أبو عيد: 13، د. الضلاعين،: 9 ، د. حرب 2006 : 119 ، د. الزيادات ، 2010 : 7)

1- لا تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة لأنشائها ويمكن أن يتم إنشاؤها بمبالغ بسيطة
2- الأكثر كفاءة في توظيف رأس المال .
3- لا تنافس المشروعات الكبيرة من حيث الاسواق .
4- مكثفة للعمالة .
5- كلفة خلق فرصة العمل فيها قليلة بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة والوظائف الحكومية .
6- ليست بحاجة لتكنولوجيا متقدمة (بأستثناء الدول المتقدمة التي تعتمد في الانتاج على التقنية.
7- تستطيع التكيف مع الظروف السياسية والاقتصادية السائدة بدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة ذات الاسواق الخارجية .
8- وعاء لتعبئة المدخرات المحلية الصغيرة
9- تعمل على توسيع قاعدة الملكية .
10- أعتمادها غالبا على مدخلات انتاج ووسائط محلية مما يقلل من الحاجة الى العملات الأجنبية .
11- تساعد على تحقيق التنمية الأقليمية نظراً لأمكانية أنتشارها جغرافياً ولا تحتاج الى حيز مكاني كبير وهي بذلك يمكن أن تستوعب فائض العمل بالمناطق الريفية .

ثالثاً : مجالات أنشطة المشروعات الصغيرة (د . الضلاعين : 10 – 11) .

1-نظم المعلومات
2-الصناعات الصغيرة المغذية للصناعات الكبيرة
3-الصناعات الصغيرة الآلية والإنتاجية
4-نشاط الإصلاح والصيانة
5-نشاط الخدمات الطبية والعلاجية
6-نشاط الخدمات التجارية والإعلانية .

رابعاً : أهمية تنمية المشروعات الصغيرة (لأسرج ، : 4 – 5 ، د. حرب ، 2006 : 119 – 120 د. أحمد قدري ، 2009 : 2)

تتلخص أهمية المشروعات الصغيرة بما يأتي :

1- في ظل الظروف الاقتصادية السائدة وتفشي الفقر في المجتمعات وخاصة مجتمعات العالم الثالث ، بعد إنشاء المشروعات الصغيرة وسيلة ناجعة لتوليد الدخل للعاملين فيها.
2- تعد من أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة من خلال توافر فرص عمل وبكلفة أقل من كلفة توفيرها في المشروعات الكبيرة والمؤسسات الحكومية . وتتراوح معدلات البطالة في البلدان العربية ما بين (8–30%) فيما تبلغ نسبة البطالة في بلد مثل اليابان يعتمد على المشروعات الصغيرة ما نسبته (4.7%) فالمشروعات الصغيرة اليابانية تشغل قرابة (70%) من أجمالي القوى العاملة في اليابان وفي أمريكا قرابة (84%) من حجم القوى العاملة .

3- للمشروعات الصغيرة قدرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير ، ولديها أيضاً قدرة على إنتاج سلع وخدمات بديلة لتلك المستوردة ، ومن ثم زيادة الاحتفاظ بالعملات الأجنبية ورفع موجودات البنك المركزي منها .
4- المشروعات الصغيرة قادرة على خلق القيمة المضافة في السلع والخدمات .
5- تصلح أن تتكامل مع المشروعات الكبيرة من خلال توفير بعض الخدمات لها بكلفة منخفضة
6- تتميز بكفاءتها في أستخدام الموارد الاولية والخامات المتاحة خصوصاً في البلدان التي تتوافر فيها مثل هذه الموارد .
7- تشكل بيئة مناسبة للأبتكار والأبداع خاصة في قطاع الصناعة (النحاسيات ، الخشب ، المطرزات .. الخ)
8- تسهم بشكل فاعل في رفع الناتج الاجمالي .
9- تتيح المجال أمام الشباب الطموح لتحقيق دخول مرتفعة مقارنة مع الوظائف الحكومية .
10- تسهم في التخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف الأموال المعطلة وأستخدامها في عملية الانتاج وتوليد الدخل .
11- تسهم في التخفيف من الأوبئة الاجتماعية وأنتشار الجريمة والانحرافات المسلكية ومن ثم تسهم في التقليل من الانفاق الحكومي في هذا الاتجاه .
12- تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعماً للاقتصاد الوطني .
13- تساعد في أكساب العاملين فيها مهارات قد تساهم على الأنتقال الى وظائف أفضل والبدء بمشروعات صغيرة جديدة .
14- الاهمية الاجتماعية والثقافية والمتمثلة بتلك الادوات والمصنوعات اليدوية الصغيرة والدقيقة التي تقرأ فيها دون كلمات ذلك العمق التاريخي والثقافي لتراكم معارف ومهارات لهذه الأمم والشعوب بكل وضوح وروعة .

المبحث الثاني
دور المشروعات الصغيرة في تقليص مشكلة البطالة في العراق والأردن

يشير تقرير منظمة العمل العربية (منظمة العمل العربية ، 2008 : 64) إلى أن المنطقة العربية تعاني من أرتفاع معدلات البطالة ، حيث يعد المعدل الأعلى مقارنة بالمعدلات السائدة في المناطق الأخرى من العالم إذ يتجاوز (14 %) وأن المعدلات الأعلى للبطالة كانت بين الشباب ، إذ يتجاوز هذا المعدل (25 %) ويشير التقرير الى أن معدلات البطالة بين الأناث هي الأعلى مقارنة بالذكور إذ بلغت عام 2006 أربعة أضعاف المعدل بين الذكور في مصر وثلاثة أضعاف المعدل بين الذكور في سوريا وضعفين المعدل بين الذكور في الأردن ، لكنها تكاد متساوية بين الجنسين في البحرين والجزائر وتونس والمغرب .

وقد أشارت العديد من الدراسات والتجارب قابلية المشاريع الصغيرة على أمتصاص البطالة من خلال توفير فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل وتطوير وتنمية طاقاتهم ، إذ لعبت المشاريع الصغيرة دوراً مهماً سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية ، ففي الولايات المتحدة الامريكية يوجد أكثر من (24) مليون مشروع صغير والذي يولد (52 %) من فرص العمل لدى القطاع الخاص كما تساهم هذه المشاريع بحوالي (80 %) من كل الابداعات والابتكارات الجديدة في السوق الامريكي (Thorston , 2003 : 22) . أما في الاتحاد الأوربي وحسب بيانات عام 2005 هناك ما بين (8 – 12) مليون مشروع صغير ومتوسط وهي تمثل حوالي (99 %) من مجموع المشاريع . أما في اليابان فتشير البيانات الى ان هذه المشاريع تخلق حوالي (81 %) من مجموع الوظائف في البلد (الأسرج ، 2006 : 28) .

لذا فأن البحث سيتناول أهمية المشروعات الصغيرة ودورها في حل مشاكل أقتصادية كبيرة ومن أهمها وأكثرها تاثيراً أقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مشكلة البطالة في كل من دولتي العراق والأردن .

العراق : -

إن المتغيرات الخارجية (الحروب والحصار) حولت الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد هش وغير مولد لفرص العمل ، كان من نتائجه بروز مشكلة البطالة منذ بداية عقد التسعينات ثم تفاقمت بعد عام 2003 لأسباب عديدة نعرض أبرزها بما يلي:(نبيل ، 2013 :1 والدعمي ،2011 :4-5)

1- تفاقمت مشكلة البطالة في العراق نتيجة للاداء الأقتصادي المتراجع وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي ، وفي نمط النمو الاقتصادي المرتكز على أستغلال النفط.
2- الأثر السلبي لتحرير التجارة على القطاع الخاص العراقي ، لاسيما في الزراعة والصناعة حيث تدنى كثيراً الانتاج الزراعي والصناعي نتيجة لفتح الحدود على مصراعيها وبدون ضوابط كمية أو كمركية أمام تدفق سيل عارم من السلع الأجنبية المدعوم معظمها حكومياً مما أضطر العديد من المزارع والمصانع الى أغلاق أبوابها أو تخفيض إنتاجها وفي الحالتين تأثر الطلب على العمالة العراقية سلباً وفاقم من البطالة

3- خصائص القوة العاملة العراقية التي ترتفع فيها نسبة الشباب والتي تفتقر الى التدريب اللازم لتلبية أحتياجات سوق العمل .
4- الفساد الاداري المستشري في الاجهزة الرسمية والذي بدد أموالاً هائلة في مشروعات وهمية أو قليلة الجدوى في أستيعاب العاطلين عن العمل .
5- تلكؤ عملية أعادة أعمار العراق بحيث لم تستطيع أن توفر أكثر من (20) ألف فرصة عمل للعراقيين في مشاريع أعادة الاعمار من بين قوة عمل تصل الى (7) ملايين شخص .
6- ضعف فاعلية القطاع العام في توليد المزيد من فرص العمل نظراً لأغلاق العديد من المصانع الحكومية التي تعرضت لأعمال السلب والنهب والتدمير بعد نسيان 2003 من جهة وعدم توفر مستلزمات الانتاج الضرورية للمنشآت والمصانع الحكومية من جهة آخرى
7- حل الوزارات (الداخلية والدفاع والاعلام) وتوقف بعض الوزارات كالتصنيع العسكري مثلاً .
8- الأفتقاد الى استراتيجية أقتصادية وأجتماعية واضحة المعالم ، وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل وزيادة عدد اللذين يعيشون تحت خط الفقر أو يحومون حوله وبسبب عدم وجود استراتيجيات عمالية ، كلها أدت الى تفاقم الوضع المعيشي وتزايد نسبة البطالة في العراق . ويعكس الجدول (1) معدلات البطالة المسجلة في العراق اذ بلغ معدل البطالة (13.6%) عام 1997 وارتفع الى (28.1 %) لعام 2003 ، بينما شهدت الاعوام 2004-2012 انخفاض في معدلات البطالة اذ وصلت الى (8.3%) في عام 2011 بسبب تشغيل اعداد كبيرة من الافراد في اجهزة الجيش و الشرطة وقوى الامن الداخلي فضلا عن اعمال اعادة الاعمار التي استوعبت عدد من العاملين وتشغيل اعداد كبيرة من العاملين في المشاريع الخدمية .

الجدول (1)

معدلات البطالة المسجلة في العراق لسنوات مختلفة

السنة	معدل البطالة %	السنة	معدل البطالة %
1997	13.6	2007	11.7
2003	28.1	2008	15.34
2004	26.8	2009	15
2005	17.9	2011	8.3
2006	17.5	2012	11

المصدر:

1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان ، 1997 ، بغداد .
2- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (2008 – 2011)
3- عبد الزهرة الهنداوي ، مقالة في 21 / 11 / 2013 www.Shafaaq.com/Sh2/index.PhD

ولكي نتمكن من معرفة دور المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل لا بد من دراسة واقع هذه المشروعات من ناحية عددها وعدد المشتغلين فيها ، إذ يعكس الجدول (2) أعداد هذه المشروعات للمدة (1995- 2012) .

جدول (2)

عدد المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (1995 – 2012)

السنة	العدد	السنة	العدد
1995	30948	2004	17599
1996	31439	2005	10088
1997	31040	2006	11620
1998	25467	2007	13406
1999	29467	2008*	-
2000	77167	2009	10289
2001	69090	2010	11131
2002*	-	2011	47281
2003	17929	2012	43669

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التقارير السنويه لعام 2003 ، 2006 ، 2010 ، 2012 .
* لم يصدر تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة في عام 2002 وعام 2008 .

حيث نجد من الجدول (2) ان عدد المشاريع قد بلغ أعلى مستوى في عام 2000 والبالغ (77167) مشروعاً بينما بلغ أوطئ مستوى له في عام 2005 والبالغ (10088) مشروعا . ومن الجدير بالذكر أن

ارتفاع أعدادها في العام 2000 ربما يعود الى تطبيق برامج الإعفاءات الضريبية في هذه السنة ، والتي كانت قد شجعت الكثير من المستثمرين على التسجيل للاستفادة من تلك المزايا فضلا عن التحسن النسبي للوضع الاقتصادي نتيجة لتطبيق اتفاقية النفط مقابل الغذاء التي بدأت آثارها بالظهور في العام 1997 (الناصح ، 2008 : 167) .

وقد شهدت هذه المشاريع بعد عام 2003 وأسوة بمشاريع القطاع الخاص والقطاع العام انتكاسة غير طبيعية في مسارها وكان سببها توقف جميع المشاريع في العراق لما تعرضت له من سلب ونهب وتدمير ، وأرتفاع تكاليف الانتاج وأنعدام الطلب المحلي وإغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة وانعدام الأمن مما حدى بأصحاب رؤوس الاموال الكبيرة والصغيرة بالهجرة الى خارج القطر . (د . مناهل وسهيله ، 2013: 215) .

يضاف الى ذلك أن أسباب انخفاض عدد المشاريع الصغيرة في العراق يرجع الى ما يأتي :

1- حالة الركود الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد العراق بسبب ما مر به من ظروف خلال العقدين الماضي والحالي وتأثر هذا القطاع والقطاعات الاخرى بالحروب المتكررة والحصار الاقتصادي الذي فرض على البلد لأكثر من (10) سنوات وبعد عام (2003) وما لحقها من تدمير لأكثر المرافق حيوية .
2- إتخاذ الدولة سلسلة من الاجراءات لمنع أستخدام مفردات البطاقة التموينية لأغراض صناعيه مثل مادة الطحين والسكر والزيوت في معامل الحلويات ومعامل الخبز مما أدى الى أغلاق عدد كبير من هذه الصناعات والتي تعد من المشاريع الصغيرة (راضي ، 2010 : 8)
3- توقف الدعم الحكومي وصعوبة الحصول على العدد والأدوات للمكائن المستعملة في المشاريع الصغيرة بعد الحصار وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء ، ويضاف الى ذلك توقف المشاريع المتوسطة والكبيرة التي تعتمد بعضها على منتجات المشاريع الصغيرة بسبب دمارها أو فقدان المستثمرين فيها لرؤوس أموالهم نتيجة لتراجع مستوى النشاط الاقتصادي
4- ارتفاع مستويات التضخم في البلد وأزدياد تكاليف التشغيل وأنخفاض قيمه الدينار العراقي مما أدى الى أنهيار طبقة صغار المستثمرين .
5- تفضيل توجيه المدخرات الأسرية لمحدوديتها الى تغطية الاحتياجات الحياتية والخدمات الاساسيه لضمان أستمرارية الحياة .
6- أصطدام هذه المشاريع بأزمة التمويل من حيث قلة عدد المصادر التمويلية وعدم توفر الضمانات المطلوبة والمشكلات المالية عند التنفيذ الفعلي للمشروع (د . العاني : 15).

وبهدف التعرف على مساهمة المشاريع الصغيرة في توافر فرص العمل نلاحظ من الجدول (3) عدد المشتغلين للمدة (1995 – 2012).

جدول (3)

عدد المشتغلين في المشاريع الصغيرة للمدة (1995 – 2012)

السنة	عدد المشتغلين	السنة	عدد المشتغلين
1995	73220	2004	64338
1996	76666	2005	36379
1997	71353	2006	46494
1998	56121	2007	53679
1999	62331	2008*	-
2000	164579	2009	27780
2001	142724	2010	36898
2002*	-	2011	145385
2003	50207	2012	146210

المصدر/ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الأحصاء الصناعي ، تقارير المنشآت الصناعيه الصغيرة لسنوات مختلفة ، بغداد

* لم يصدر تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة في عام 2002 وعام 2008 .

ويبدو واضحاً أن سبب أنخفاض عدد المشتغلين منذ عام 2003 يعود الى الاسباب الأمنية التي يمر بها البلد والتي ما زالت تنخر في الأقتصاد العراقي ليس على مستوى القطاع الصناعي فحسب وأنما على مستوى القطاعات الأقتصادية الأخرى . ولكن رغم ذلك يتضح لنا مدى أهمية المشاريع الصناعية الصغيرة للقوى العاملة ، لذلك لا بد من توسيع هذه الصناعات لتستوعب عدداً أكبر من الشباب والشابات العاطلين عن العمل واللذين لديهم الرغبة للعمل ، وعلى صعيد آخر تبنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية منذ عام 2007 برنامج للقروض الصغيرة لتشغيل أكبر عدد من العاطلين عن العمل وتم تخصيص مبلغ(15) مليون دولار لكل

محافظة . وقد وفرت الوزارة (250270) فرصة عمل ومولت (6375) مشروع صغير وبتكلفة إجمالية مقدارها (30) مليون دولار للمدة من (2003 – 2009) (العاني والمعموري ، 2010 : 87) .

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى إن مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي نشأت في العراق عام 2003 وتحويلها إلى مؤسسات غير مصرفية قادرة على ممارسة عملية الإقراض ووضع الأسس والقوانين التي تمكنها من تنظيم عملها وذلك لتوفر العمل إلى الأيدي العاملة العاطلة ، إذ بلغ عدد المقترضين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو (1700) مقترض للفترة (2003 – 2010) (USAID , 2010 : 8)

الأردن :-

يتصف الاقتصاد الأردني بأنه أقتصاد صغير ، كما أنه يعاني من نقص في الموارد الطبيعية ومن أبرز الموارد الموفرة بكميات أقتصادية هي البوتاس والاسمنت والفوسفات وهذا الاقتصاد الصغير يولد أنطباعاً بأن معظم المشروعات العاملة في الاقتصاد الوطني هي منشآت صغرى وصغيرة ومتوسطة ، فقد أشارت البيانات الاحصائية المتوفرة الى ان (98 %) من أجمالي عدد المنشآت في القطاع الصناعي والخدمي هي مشروعات ميكروية وصغيرة ومتوسطه ، في حين أنها تشكل كل مؤسسات القطاع الزراعي والتجاري تقريباً وتتمكن هذه المشروعات من توفير ما يقرب من ثلثي فرص العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني وبمساهمة تبلغ بحدود ثلث الناتج المحلي الاجمالي .

وعلى الرغم من ذلك ما زال الاقتصاد الوطني يعاني من عدم القدرة على تخفيض معدلات البطالة فيه ، وهذا بعيداً عن التزايد في عدد البرامج والمشاريع التي يتم تبنيها على المستوى الوطني لمكافحة هذه الأفة التي بدأت تتخذ صفة الملازمة للأقتصاد الاردني الى حد ما ، إذ وصلت نسبة البطالة الى اكثر من (14 %) بسبب أزدياد معدلات النمو السكاني وتوافد العمالة الخارجية والهجرة من الريف الى المدينة وقلة مساهمة المرأة الأردنية في العمل . والجدول (4) يبين معدلات البطالة في الأردن لسنوات مختلفة .

جدول (4)

معدلات البطالة في الأردن لسنوات مختلفة

السنة	معدل البطالة %	السنة	معدل البطالة %
1995	-	2004	12.5
1996	13.5	2005	14.8
1997	-	2006	14.0
1998	15.2	2007	13.1
1999	12.3	2008	12.7
2000	14.0	2009	12.9
2001	14.7	2010	12.5
2002	15.3	2011	12.9
2003	14.5	2012	-

المصدر :

1- مسوحات العمل والبطالة ، دائرة الإحصاءات العامة ، عمان ، أعداد مختلفة .

2 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، أبو ظبي ، 2012 ، ص / 46)

(-) المعلومات غير متوفرة .

ونود أن نشير إلى أن معدلات البطالة في الأردن بقيت في الحدود العادية حتى بداية الثمانينات ثم بدأت بالتزايد المستمر فوق المعدل الطبيعي (4 %) وصولا الى حوالي (10 %) في أعقاب الازمة المالية والنقدية التي مر بها الأردن في عام 1988 ، ثم تفاقم الوضع في أعقاب حرب الخليج الثانية وصولا الى معدل (20 %) في عام 1993 (د . عوض ،2011 : 3) . وبعد ذلك أخذت معدلات البطالة بالتراجع المستمر حتى وصلت الى حوالي 5 ، 13 % في عام 1996 ، ثم أستقرت بعد ذلك حول هذه النسبة مع وجود تغيرات طفيفة صعوداً وهبوطا . وبالرغم من بعض التراجع المحدود مؤخرا في معدلات البطالة الأ إنها ما زالت تعد مشكلة تمثل هدراً كبيراً للموارد وعبئاً أقتصاديا ملموسا أضافة الى أعبائها الاجتماعية .

ومن الجدير بالذكر ان الارقام الرسمية تظهر المشكلة أقل من حجمها الحقيقي نظراً لعدم شمولها للبطالة المقنعة المنتشرة في بعض القطاعات الاقتصادية ونظرا لوجود حالات العمالة الجزئية المؤقته غير المشمولة في الارقام الرسمية .

وفي الجزء التالي سنلقي الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية المتوازنة في المملكة من خلال قدرتها الكبيرة على إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الايدي العاملة وكذلك خلق مداخيل لهم ولأصحاب هذه المشاريع ، الأمر الذي يسهم في رفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع . إذ أشارت التقديرات الاحصائية للعام (2004) الى أن أجمالي عدد المنشآت الميكروية

والصغيرة والمتوسطة في الأقتصاد الأردني بحدود (228 ، 141) منشآة موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية من أصل (677 ،141) منشأة عاملة في الاقتصاد الوطني ، حيث تشكل المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة ما يفوق (99 %) من أجمالي تلك المنشآت ، وهذه المنشآت هي تلك العاملة في القطاع الخاص ، وهي توفر بحدود (421) ألف عامل أي ما يعادل (70%) من أجمالي القوى العاملة في المشروعات الخاصة في الاقتصاد الأردني (د . الزيادات ، 2010 : 10) حيث يتضح ذلك من خلال الجدول (5) والذي يظهر توزيع المنشآت العاملة في الاقتصاد الأردني بحسب الحجم للعام (2004) ويوضح الجدول المشار إليه بأن المنشآت الميكروية تشكل ما يقارب (89 %) من أجمالي عدد تلك المنشآت وتشغل هذه المنشآت ما يقرب من 40 % من أجمالي عدد العاملين في المنشآت . في حين أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته 9 % و 6 ، 1 % من أجمالي عدد المنشآت وتوفر فرص عمل نسبته 17 % و 15 % من القوى العاملة في تلك المنشآت على التوالي .

جدول (5)

أعداد المنشآت والعاملين موزعة حسب الحجم في الأردن للعام 2004

الحجم	العدد	%	عدد العاملين	%
ميكروية	126.194	89.1	227.075	38
صغيرة	12.759	9.0	105.519	17
متوسطة	2.275	1.6	88.000	15
كبيرة	449	0.3	182.927	30
المجموع	141.677	100	603.521	100

المصدر / دائرة الاحصاءات العامة ، التقرير السنوي ، 2007

وعليه نلاحظ بأن المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة تشكل بحدود 99 % من أجمالي عدد المنشآت العاملة والنشطة أقتصاديا في الأردن وتشغل ما يقرب من ثلثي القوى العاملة في الاقتصاد الوطني ، وهذه الارقام تعكس مدى المساهمة الفاعلة التي تتميز بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث قدرتها على أستيعاب الايدي العاملة وتوظيفها . وبالإضافة الى ذلك ترجع هذه الأهمية والمساهمة الفاعلة لهذا النوع من المنشآت لمجموعة من الأسباب والعوامل ومن أبرزها ما يلي (د . الزيادات ، 2010 : 11)

1- مدى ملائمة هذا الحجم من المنشآت لاقتصاد صغير الحجم مثل الاقتصاد الأردني .
2- القدرة الرأسمالية المحدودة لأصحاب هذه المنشآت .
3- تكلفة خلق فرصة العمل في هذه المنشآت .

ومن مقارنة البيانات الواردة في الجدول (4) مع مثيلتها كما كانت عليه في العام 2000 يلاحظ بأن عدد المنشآت أرتفع من (409 ، 117) منشأة إلى (228 ، 141) وبنسبة نمو تصل إلى (20 %) وقد رافق هذه الزيادة في عدد المنشآت زيادة في عدد القوى العاملة المشتغلة في تلك المنشآت وبنسبة (31 %) حيث كان عدد العاملين في تلك المنشآت في العام 2000 بحدود (360) ألف عامل وأن ما يقارب من (42 %) من هذه الفرص الوظيفية تم إيجادها من خلال المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (د . الزيادات ، 2010 : 12)

وأخيرا فأن من المحاولات العملية التي أعتمدها الأردن للقضاء على مشكلة البطالة تبرز تجربة صندوق التنمية والتشغيل الذي يتولى تقديم فروض الى الأفراد والأسر متدنية الدخل لتمكينهم من إنشاء مشروعات صغيرة وتصل كلفة المشروع الواحد منها إلى خمسة الاف دينار .

وهناك مؤسسات أخرى تدعم المشروعات الصغيرة منها (د . الزيادات ، 2010 : 16) :

1- البنك الوطني للتمويل
2- صندوق إقراض المرأة
3- الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة
4- الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة
5- مشروع القروض الصغيرة في الأردن .

مما تقدم يتبين لنا مدى أهمية المشروعات الصغيرة في تخفيض نسب معدلات البطالة في العراق والأردن .

المبحث الثالث
الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

1- لم يتم الاتفاق على تعريف موحد للمشاريع الصغيرة نظراً لأختلاف المعايير المستخدمة والتباين في الأمكانات الاقتصادية بين بلدان العالم المختلفة .

2- تراجع دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 بسبب التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية والمستندة على تبني آلية السوق والأنفتاح على الاقتصاد العالمي إضافة الى العمليات العسكرية وهجرة أصحاب رؤوس الاموال الى الخارج ، وأيضا الى سياسة الاستيراد العمياء المنافسة للصناعة (سياسة الإغراق العكسي) المحلية كما لا يمكن قيام هذه الصناعات الأ في ظل الحماية الكمركية والدعم الحكومي للمنتج من خلال استيراد فقط المواد الاولية التي لا يمكن إنتاجها محليا . الا أنه ظهر أهتمام جديد بدور المشاريع الصغيرة منذ عام 2007 من أجل تحريك عجلة الصناعة وحل مشكلة البطالة وتأمين قدر من الحاجات الأساسية للمواطنين أذ وضعت الجهات الحكومية والمصارف المتخصصة برامج لتمويل وأقراض المشاريع الصغيرة .

3- أن عدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة أخذ يتناقص في سنة 2005 عما كان عليه في سنة 2000 حيث بلغ (36379) عاملا لسنة 2005 مقارنة بسنة 2000 والبالغة نحو (164579) عاملاً أي بفارق كبير مقداره (128200) عاملاً ويعود سبب ذلك إلى سوء الظروف الأمنية وعدم استقرار البلد مقارنة بسنة 2000 .

4- إن المشروعات الصغيرة في الأردن لديها القدرة على إيجاد فرص العمل واستيعاب التزايد في أعداد الداخلين لسوق العمل أكثر من نظيراتها من المنشآت الكبيرة وذلك يعود إلى مجموعة من العوامل والأسباب التي تمت الإشارة إليها في البحث

ثانيا : التوصيات

أ- على صعيد العراق :

1- لا بد أن تتبنى الدولة خطة شاملة طويلة الأجل للنهوض بواقع المشاريع الصغيرة من خلال سياسات وقوانين ولوائح تمنح أمتيازات وأعفاءات لهذه المشاريع بما يساهم بأقامة المزيد منها ، وتنشيط وتوسيع المشاريع القائمة فعلاً .

2- العمل على إنشاء هيئة وطنية لتنمية المهارات والقدرات البشرية والمعرفية والتقانية ، تكون مهمتها تهيئة الكوادر اللازمة من العاطلين للعمل في هذه المشاريع وبما يؤمن لهم مواجهة التغييرات الهيكلية والتحولات التي طرأت في المجالات الادارية والفنية .

3- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة من خلال منحها أمتيازات مادية كأعفاءات ضريبة على الارباح المتحققة في أنشطة تمويل تلك المشروعات.

4- توفير التدريب للكوادر العاملة في هذه المشروعات وتشجيع ودعم الابتكار والتوسع في مراكز التدريب .

5- إيجاد روابط بين المشروعات ذات الإحجام المختلفة بعضها البعض بما يحسن من القدرة التسويقية لهذه المشروعات ويوفر لها إمكانات تسويق منتجاتها من المدخلات إلى المشروعات الكبيرة .

6- استحداث جهة متخصصة لرعاية المشاريع الصغيرة وتنميتها ترتبط مباشرة بمجلس الوزراء وتستند في وضع برامجها على دراسات دقيقة حول المشكلات التي تواجه وتعيق إقامة ونمو هذه المشاريع والتنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة لإيجاد أفضل السبل الكفيلة لإزالة هذه المعوقات وحلها .

ب- على صعيد الأردن :

1- ان تقوم الحكومة بتبني السياسات المشجعة لإقامة المشروعات الصغيرة نظراً لكفاءتها في خلق فرص عمل حرة للشباب ، ويمكن في هذا الصدد التوصية بتدعيم تجربة صندوق التنمية والتشغيل الذي يتولى تقديم قروض الى الأفراد والأسر متدنية الدخل لتمكينهم من أنشاء مشروعات صغيرة .

2- يجب التنسيق بين مخرجات النظام التعليمي وحاجات سوق العمل وتشجيع الاستثمار في هذا المجال ، ويتطلب ذلك إجراء دراسات تسويقية للتعرف على الاختلالات الهيكلية بشكل دائم ومستمر وزيادة فعالية قنوات الاتصال بين المؤسسات التعليمية وقطاع الأعمال .

3- محاربة ثقافة العيب من العمل وتشجيع الخريجين الجامعيين على ممارسة المهن التي تشغلها حالياً العمالة الوافدة وخاصة في قطاعي الانشاءات والزراعة .

4- حث القطاع الخاص على زيادة الاقبال على العمالة المحلية الشابة وابداء المرونة فيما يتعلق بمتطلبات الخبرة العملية الطويلة وتوفير معلومات العرض والطلب للمهن المختلفة للطرفين .

المصادر :

أولاً : المصادر العربية

الكتب العربية :

1. الضلاعين ، د. علي ، المشروعات الصغيرة ، مركز يزيد للنشر ، عمان ، الأردن .
2. عفانة ، جهاد عبد الله وأبو عيد ، قاسم موسى ، أدارة المشاريع الصغيرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

الدوريات :

3. الاسرج ، حسين عبد المطلب ، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 229 ، القاهرة ، 2006 .
4. العاني ، ثائر والمعموري ، محمد ، استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء مبادرة القروض في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (16) ، العدد 58 ، 2010 .
5. الناصح ، أحمد كامل حسين ، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل ، مجلة الأدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، العدد 69 ، 2008 .
6. حرب ، د. بيان ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التجربة السورية) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (2) ، العدد 2 ، 2006 .
7. دائرة الإحصاءات العامة ، مسوحات العمل والبطالة ، عمان ، أعداد مختلفة .
8. دائرة الإحصاءات العامة ، التقرير السنوي ، 2007 .
9. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، أبو ظبي ، 2012 .
10. د. مناهل مصطفى عبد الحميد ، سهيلة نجم عبود ، دور التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد (19) ، العدد 70 ، 2013 .
11. منظمة العمل العربية ، موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية ، حول التشغيل والبطالة في الدول العربية : نحو سياسات وآليات فاعلة ، القاهرة ، 2008 .
12. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان ، بغداد ، 1997 .
13. وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (2008-2011).
14. وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التقارير السنوية لعام 2003 ، 2006 ، 2010 ، 2012 .
15. وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مدير الإحصاء الصناعي ، تقارير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنوات مختلفة .

الانترنيت :

16. د. أحمد قدري مختار محمد ، دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة http://www.staff.zu.ed .
17. الاسرج ، حسين عبد المطلب ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية hossien159@gmail.com .
18. البندي ، عاصم عبد النبي أحمد ، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجاً . Rood.net/uploaads/news/3asm-3bd-alnby-a7md .
19. الدعمي ، هدى زوير ، البطالة في العراق ، الواقع والانعكاسات ، مركز إنماء للبحوث والدراسات ، 2 شباط ، 2011 . http://enmaacenter.org/news.php?action=view&id=37
20. الزيادات ، د. ممدوح ، دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في الأردن ، 2010 http://arabthought.org/category
21. العاني ، د. اسامة عبد المجيد ، دور الوقف في تمويل المشاريع الصغيرة ، مجلة آثارهم www.atharhum.com .
22. الهنداوي ، عبد الزهرة ، مقالة في 2013/11/21 www.shafaaq.com/sh2/index.phd
23. راضي محسن داود ، الدعم الفني والمهني ، ستراتيجية تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ، تشرين الاول ، 2010 www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)713.htm
24. عوض ، د. طالب ، مشكلة البطالة في الأردن ، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول " استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير في الجزائر ، جامعة المسيلة ، 2011 . http://iefpedia.com/arab/
25. نبيل جعفر عبد الرضا ، البطالة في العراق ، الأسباب والنتائج والمعالجات ، 23/نيسان/2013 http://aliraqtimes.com/ar/page23/4/2013

ثانياً : المصادر الأجنبية :

26. Thorsten . Beek and Aygagari meghana small and medium enterprises across the global : anew database , world bank policy research , working paper 3127 , 2003 .
27. United state agency for international development , june , 2010

.....

.....